

دليل توثيق البحوث القانونية العربية

Arabic Legal Citation Guide **ALCG**

A STANDARDIZED REFERENCING FRAMEWORK FOR ARABIC LEGAL RESEARCH

مركز الدراسات القانونية والقضائية - وزارة العدل
كلية القانون - جامعة قطر

الطبعة الأولى

المحتويات

الباب الأول — أحكام عامة

4	المقدمة
5	القواعد العامة لتوثيق المراجع القانونية
6	إشارات التمهيد في الهوامش
7	قواعد الاقتباس
9	القواعد الطباعية والإملائية
10	تعدد المراجع في الهامش والإحالات الداخلية
11	الاستشهاد بالمواد والفقرات

الباب الثاني — التوثيق في الهوامش حسب نوع المصدر

12	المصادر الشرعيّة	1
القرآن الكريم 12 · السنة النبوية 13 · التفسير والمخطوطات ومجلة الأحكام 14 · الفتاوى والمجامع الفقهية 15		
16	الكتب	2
تشريح المثل والأمثلة 17 · الأعمال المشتركة 18 · المعاجم والموسوعات 19		
20	الأبحاث المنشورة في المجلات والدوريات	3
الأمثلة 21 · أوراق العمل ومسودات الأبحاث 22		
23	الرسائل العلمية والأطروحات	4
24	الإشارات المتكررة للمراجع — النظام الموحد	5
25	التشريعات الوطنية	6
الديساتير 25 · القوانين والجريدة الرسمية 26 · حالة نفاذ التشريع 27 · الأعمال التحضيرية 28 · القرارات والمراسيم الأميرية 29 · اللوائح 30 · القرارات الوزارية 31 · التعاميم والتعليمات التنظيمية 32		

33	الاتفاقيات والمعاهدات	7
	وثائق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية · القوانين النموذجية والمبادئ الاسترشادية	35
36	الأحكام القضائية	8
	الأحكام الصادرة بلغة أجنبية · المحاكم الدولية والتحكيم	37
39	التقارير القانونية	9
	البيانات والإحصاءات والوثائق غير المنشورة	40
41	المؤتمرات والندوات وورش العمل	10
42	المقابلات الشخصية	11
43	المواقع الإلكترونية وقواعد البيانات القانونية	12
44	اللقاءات في البودكاست والوسائط المرئية	13
45	مخرجات أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي	14
46	المراجع الأجنبية داخل النص العربي	15
	الباب الثالث – قائمة المراجع والفهارس	
47	قائمة المراجع: الصيغة والترتيب الهجائي	
48	تبويب القائمة وفهرسا التشريعات والأحكام	
	الملاحق	
49	ملحق (أ): المختصرات المعتمدة	
50	ملحق (ب): نموذج تطبيقي متكامل	
52	ملحق (ج): البطاقة المرجعية السريعة	
53	الأمانة العلمية	
54	حوكمة الدليل والاستشهاد به	

يهدف هذا الدليل إلى وضع قواعد للتوثيق خاصة بالجامعات والكليات العربية، على غرار القواعد المتبعة من جهات أجنبية عدة، وأشهرها APA و OSCOLA و Bluebook.

من خلال هذا الدليل، يسعى مركز الدراسات القانونية والقضائية إلى توحيد طريقة التوثيق في الجامعات والكليات العربية، ووضع قواعد تتناسب مع طبيعة المراجع العربية التي يغلب الإشارة إليها، والتي تختلف في بعض تفاصيلها عن المراجع الأجنبية، وذلك نظراً للصعوبات التي تواجه بعض الباحثين في استخدام قواعد التوثيق الأجنبية المشار إليها.

وقد استُكمِلت هذه الطبعة في ضوء المراجعة الفنية للدليل، فلم تعد قواعده مقصورة على صيغ توثيق المصادر، بل انتظمت معها إشارات التمهيد، وقواعد الاقتباس، وقواعد قائمة المراجع وفهارس التشريعات والأحكام، والقواعد الطباعية، وملحق المختصرات، ونموذج تطبيقي متكامل — ليكون الدليل نظام توثيق تآملاً لا جدول صيغ.

كيف تقرأ هذا الدليل؟

القاعدة

تُعرض صيغة التوثيق المعتمدة لكل نوع من المصادر داخل صندوق بهذا الشكل.

1

وتُدرج الأمثلة التطبيقية على القاعدة خارج الصندوق بهذا الشكل، مع إبراز ما يُكتب عريضاً وما يُكتب مائلًا داخل كل مثال.

القواعد العامة لتوثيق المراجع القانونية



ثمانية أحكام تسري على التوثيق في البحث كله، قبل قواعد كل نوع من المصادر.

- 1 يُعتمد أسلوب التوثيق في الهامش وليس في نهاية البحث ولا داخل النص، بحيث تُدرج مصادر الاقتباس في الحواشي أسفل كل صفحة، على أن يُشار إليها في متن المادة بالترقيم.
- 2 يتم توحيد ترقيم الهوامش ... 3، 2، 1 (دون قوسين) وبشكل متسلسل على مدار البحث بأكمله، مع عدم بدء الترقيم من جديد عند الانتقال إلى صفحة جديدة.
- 3 يُضاف إلى كل مصدر إلكتروني الرابط وتاريخ الدخول. فإن كان للمصدر معرّف رقمي دائم (DOI) فُذِم على الرابط وأُغنى عن تاريخ الدخول، ويُستحسن أرشفة الروابط بخدمة روابط دائمة تحفظ النسخة المستشهد بها.
- 4 توثق الأسماء بذات الكيفية المشار إليها في المرجع ذاته سواء كان ثنائياً أم ثلاثياً. فإن اختلف رسم اسم المؤلف بين مؤلفاته وُجِدَ رسمه على أشهر صورته داخل البحث الواحد، ويُعتمد لقب الشهرة فيمن اشتهر به.
- 5 تُحذف الألقاب العلمية والمهنية والدينية (الدكتور، الأستاذ، المستشار، الشيخ...) من أسماء المؤلفين والمحققين والمترجمين في الهوامش وقائمة المراجع.
- 6 توثق المراجع في قائمة المراجع بذات الأسلوب المتبع في الهوامش مع حذف أرقام الصفحات، وبتقديم لقب الشهرة لغاية الترتيب الهجائي، وفق أحكام الباب الثالث.
- 7 توثق المراجع الأجنبية وفقاً لأحدث طبعة معتمدة من طريقة أكسفورد (OSCOLA) أو (Bluebook)، مع مراعاة أحكام القسم 15 من هذا الدليل.
- 8 تُعتمد الأرقام العربية (0123)، والصيغة النصية للتواريخ (3 سبتمبر 2025)، وعلامتا الاقتباس العربيتان «...»، وفق القواعد الطباعية والإملائية المبينة في هذا الباب.

إشارات التمهيد في الهوامش



لا يُساق المرجع في الهامش مجرّداً؛ بل تتقدمه إشارة تبين علاقته بالعبارة الموثّقة: أهو مصدرها المباشر، أم مؤيّد لها، أم مخالف؟ وبغياب الإشارة يتساوى عند القارئ المرجع الذي تُقل عنه النص والمرجع الذي يخالفه.

القاعدة

تُكتب الإشارة بخط عريض في أول الهامش وتُتبع بنقطتين رأسيّتين، وتُعدّ جزءاً من الهامش لا من المتن. وإذا سيق المرجع بلا إشارة فهو مصدر النص أو الاقتباس المباشر.

الإشارة	دالتها
بلا إشارة	المرجع مصدر النص أو الاقتباس المباشر.
انظر:	المرجع يؤيد العبارة دون أن ينصّ عليها حرفاً.
انظر أيضاً:	مرجع مؤيّد إضافي يُساق بعد مرجع سابق.
راجع:	إحالة إلى معالجة موسّعة للمسألة لا إلى سندٍ للعبارة.
قارن:	مرجع يُساق للمقابلة والموازنة، لا للتأييد.
وعلى خلاف ذلك:	مرجع مخالف للرأي المذكور في المتن.
وفي المعنى ذاته:	اتفاق الحكم مع اختلاف الصياغة أو المدخل.
نقلًا عن:	نقلٌ بواسطة، ولا يجوز إلا عند تعذر الوقوف على الأصل.

1 انظر: مصطفى الزرقاء، **المدخل الفقهي العام - نظرية الحق**، ط. 5، مج. 1، دار القلم، دمشق، 2004، ص. 75.

قواعد الاقتباس



تبيّن قواعدُ هذا القسم كيف يُنقل من المصادر، كما تبيّن أقسامُ الباب الثاني كيف تُوثق.

القاعدة

الاقتباس القصير

ما لم يجاوز أربعين كلمة أو ثلاثة أسطر يُدرج في المتن بين علامتي الاقتباس العربيتين «...»، ويلحق برقم الهامش.

الاقتباس الطويل

ما جاوز ذلك يُفرد في فقرة مستقلة بإزاحة من الجهتين، دون علامتي اقتباس، وبحجم خط أصغر من خط المتن بدرجة.

وفي الحاليين يُثبت المصدر في الهامش بلا إشارة تمهيد؛ لأن المرجع هنا مصدرُ الاقتباس المباشر.

● مثال — الصورتان في صفحة واحدة

قصير — في المتن

ذهب جانب من الفقه إلى أن «الحق مصلحة ذات قيمة مالية يحميها القانون»¹²، وهو تعريف ينظر إلى غاية الحق لا إلى صاحبه.

طويل — فقرة مستقلة بإزاحة

وقد فصل هذا الاتجاه أنصاره ببيان أن الحماية القانونية ليست ركناً في الحق وإنما هي جزاؤه، وأن المصلحة قد تكون مادية أو أدبية، وأن العبرة في التمييز بينهما بمحلّ الحق لا بطبيعة صاحبه، إلى غير ذلك مما يُسطر في مظاهره¹³.

ضوابط النقل والتصرف في النص المقتبس

- 1 **الحذف:** يُشار إلى ما حُذف من داخل النص المقتبس بعلامة الحذف (...) في موضعه، ولا تُثبت العلامة في أول الاقتباس ولا في آخره؛ ويُشترط ألا يغيّر الحذف معنى النص.
- 2 **الإضافة والإيضاح:** ما يدخله الباحث على النص المنقول من إيضاح أو استدراك يوضع بين معقوفتين [].
- 3 **الخطأ الوارد في الأصل:** يُثبت كما هو ويُعقّب بعبارة [كذا في الأصل]، ولا يُصحّح في المتن المقتبس.
- 4 **التشديد:** إذا ورد الإبراز في النص الأصلي أُشير في نهاية الهامش إلى أن (التشديد من الأصل)، وإذا أضافه الباحث وجب بيانه: (التشديد من الباحث). وإغفال هذا التمييز من أشيع صور التحريف غير المقصود.
- 5 **ترجمة النص الأجنبي:** يُثبت في الهامش أن (الترجمة من الباحث)، ويُستحسن إثبات النص الأصلي في الهامش إذا تعلّق الحكم بلفظه.
- 6 **الاقتباس من نص تشريعي:** يُنقل النص التشريعي بحروفه وعلامات ترقيمه وأرقام بنوده كما وردت في الجريدة الرسمية، ولا يجوز التصرف فيه ولو لإصلاح خطأ ظاهر؛ ويُشار إلى ما يُحذف منه بعلامة الحذف.

مثال جامع: ذكر المؤلف أن «العقد شريعة المتعاقدين... ولا يجوز نقضه [أي العقد] ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون» (التشديد من الباحث).

القواعد الطباعية والإملائية

أ

اتجاه النص العربي يتدخّل في موضع كل رمز محايّد؛ فهذه القواعد في الوثيقة العربية أشدُّ أثرًا منها في غيرها.

- 1 الأرقام:** تُعتمد الأرقام العربية (0123) دون الهندية (٠١٢٣) في المتن والهوامش كافة.
- 2 التاريخ:** بالصيغة النصية «3 سبتمبر 2025»؛ وتُجنّب الصيغة الرقمية (03/09/2025) لالتباس ترتيب اليوم والشهر ولانقلابها في النص العربي.
- 3 التقويم:** الميلادي هو الأصل؛ وعند الجمع يقدّم الهجري ثم الميلادي بين قوسين: 15 شعبان 1446هـ (14 فبراير 2025).
- 4 علامتا الاقتباس:** العربيّان «...» للنص العربي، وتُحفظ "..." للمقاطع اللاتينية.
- 5 الترقيم:** الفاصلة العربية (،) دون اللاتينية، وتُلتصق علامة الترقيم بالكلمة السابقة دون فراغ قبلها وبفراغ واحد بعدها؛ وإهمال ذلك يوقع العلامة في صدر السطر التالي إذا امتلأ السطر.
- 6 رقم الهامش في المتن:** يوضع بعد علامة الترقيم لا قبلها.
- 7 الضبط والتباعد:** يُضبط المتن والهوامش من الجهتين، وتباعد الأسطر 1.5 في المتن ومفرد في الهوامش.
- 8 المقاطع اللاتينية في الهامش العربي:** تُعزل اتجاهيًّا بخاصية عزل الاتجاه في محرر النصوص حتى لا تنفصل علامات الترقيم عن مواضعها — وأظهر ما يقع ذلك في الروابط الإلكترونية.

تعدد المراجع في الهامش الواحد



القاعدة

إذا اجتمع في الهامش الواحد أكثر من مرجع فُصل بينها بالفاصلة المنقوطة (:)، ورُتبت بحسب قوة الحجية: التشريع، فالأحكام القضائية، فالفقه؛ ويُرتَّب داخل كل طبقة بالأقدم فالأحدث. ولا يُستحسن أن تجاوز مراجع العبارة الواحدة ثلاثة منغًا من إثقال الهامش.

- 1 قانون العمل الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2004، قطر، م. 4؛ محكمة التمييز، تمييز مدني، الطعن رقم 235 لسنة 2013، جلسة 10 ديسمبر 2013، قطر؛ انظر: مصطفى الزرقاء، **المدخل الفقهي العام - نظرية الحق**، ط. 5، مج. 1، دار القلم، دمشق، 2004، ص. 75.

الإحالات الداخلية

القاعدة

يُحال إلى موضع آخر من البحث نفسه بصيغة «انظر ما سبق» أو «انظر ما سيأتي» مقرونةً برقم الصفحة أو بعنوان الموضع، ولا يُحال إلى رقم هامش بعيد إلا مقرونًا بصفحته.

- 2 انظر ما سبق، ص. 14.
- 3 انظر ما سيأتي، المبحث الثاني، ص. 40.

القاعدة

المادة والفقرة والبند

م. 12، ف. 2، ب. (أ). وتُجنب صيغة «12/2» لالتباسها بصيغة رقم القانون وسنته.

تعدد المواد

م. 5 وم. 9.

النطاق

«المواد من 2 إلى 5»، ولا يُكتب النطاق بالشرطة.

تنبيه تحريري

كتابة النطاق بالشرطة في نص عربي، نحو «المواد 2 - 5»، تنقلب في العرض فتظهر «5 - 2»؛ لأن الأرقام اللاتينية مقطوع يُقرأ من اليسار والشرطة بينها محايدة الاتجاه. والعلاج بإزالة البنية الهشّة لا بترقيعها: «المواد من 2 إلى 5». وهذا خطأ شائع في المطبوعات القانونية العربية.

● أمثلة

- 1 قانون العمل الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2004، قطر، م. 3، ف. 1.
- 2 قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2004، قطر، المواد من 2 إلى 5.

المصادر الشرعية

1

القرآن الكريم

1-1

يوثق القرآن الكريم وفقاً للأسلوب التالي:

القاعدة

القرآن الكريم - اسم السورة: رقم الآية

آيات متتابعة أو متفرقة

المتتابعة: «البقرة: من 282 إلى 283»، والمتفرقة من سورة واحدة: «البقرة: 54، 60».

رواية المصحف

إذا تعلّق الاستدلال بالقراءة ذُكرت الرواية بعد رقم الآية: (برواية حفص عن عاصم).

تشرية المثال

رقم الآية

54

اسم السورة

البقرة

القرآن

القرآن الكريم

القرآن الكريم - البقرة: 54

أمثلة

1 القرآن الكريم - المجادلة: 11

2 القرآن الكريم - البقرة: من 282 إلى 283

توثق كتب السنة النبوية الشريفة وفقاً للأسلوب التالي:

القاعدة

اسم المؤلف، عنوان الكتاب (عريض)، تحقيق: اسم المحقق (دون ألقاب)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة (ط.)، سنة الطبع، رقم الجزء (ج.)، رقم الصفحة (ص.)، رقم الحديث (ح.).

تخريج الحديث

يُذكر الكتاب والباب مع رقم الحديث لا الرقم وحده: كتاب البيوع، باب الكيل على البائع، ح. 2126.

إذا تكرر المرجع

تُتبع قواعد الإشارات المتكررة الموحدة (القسم 5): لقب المؤلف، هامش (رقم أول ورود)، رقم الصفحة.

● أمثلة

1 محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع الصحيح المختصر**، تحقيق: مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط. 2، 1987، ج. 6، ص. 2583، ح. 664.

عند تكرار المرجع بعد ذكر مراجع أخرى:

2 البخاري، هامش 1، ص. 2584، ح. 666.

لاحظ: حُذف اللقب العلمي من اسم المحقق «مصطفى البغا» لا «الدكتور مصطفى البغا» عملاً بالقاعدة العامة الخامسة.

القاعدة

كتب التفسير

تُوثَّق توثيق الكتب، ويُذكر بعد رقم الصفحة موضع الآية: (عند تفسير الآية 233 من سورة البقرة).

المخطوطات

اسم المؤلف، عنوان المخطوط، المكتبة ومكان حفظها، رقم الحفظ، رقم الورقة مع بيان الوجه (أ) أو الظهر (ب)؛ و. 12 (ب).

الطباعات المصورة

يُذكر في آخر المرجع أنها (مصورة عن طبعة كذا، سنة كذا).

مجلة الأحكام العدلية

تُوثَّق بالمادة لا بالصفحة: مجلة الأحكام العدلية، م. 1451.

أمثلة

1

محمد بن أحمد القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط. 2، 1964، ج. 3، ص. 377 (عند تفسير الآية 282 من سورة البقرة).

2

مجلة الأحكام العدلية، م. 1451.

1-4 الفتاوى وقرارات المجامع الفقهية

يشمل ذلك قرارات المجامع الفقهية، والمعايير الشرعية، وفتاوى الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية، وفتاوى إدارة الفتوى والتشريع.

القاعدة

قرارات المجامع

اسم المجمع، رقم القرار ورقم الدورة، موضوع القرار، مكان الانعقاد، التاريخ.

المعايير الشرعية والفتاوى

الجهة المصدرة، رقم المعيار أو الفتوى وسنتها، موضوعها، مكان الإصدار، السنة، والموضوع من المجموعة إن كانت منشورة في مجموعة.

● أمثلة

- 1 مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرار رقم (..) في الدورة (..)، بشأن (موضوع القرار)، (مدينة الانعقاد)، (تاريخ الانعقاد).
- 2 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي)، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم (17) بشأن صكوك الاستثمار، المناطة، 2015.
- 3 إدارة الفتوى والتشريع، الفتوى رقم (..) لسنة (..)، بشأن (موضوعها)، (تاريخها).

الإنتاج الشرعي المعاصر يُوثَّق كما يُوثَّق التراث الشرعي؛ ولا يُكتفى في قرارات المجامع برقم القرار دون رقم الدورة لأن الترقيم يتكرر بين الدورات.

يتبع في توثيق الكتب الأسلوب التالي، ويُذكر مكان النشر بالمدينة لا بالدولة، وتجاوز إضافة الدولة عند اشتراك المدن في الاسم:

القاعدة

مؤلف واحد

اسم المؤلف بالكامل، **عنوان الكتاب** (عريض)، ط. رقم، دار النشر، مكان النشر (المدينة)،
سنة النشر، رقم الصفحة (ص.).

مؤلفان

اسم المؤلف الأول بالكامل واسم المؤلف الثاني بالكامل، **عنوان الكتاب**، ط. رقم، دار
النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.

ثلاثة مؤلفين أو أكثر

اسم المؤلف الأول وآخرين، **عنوان الكتاب**، ط. رقم، دار النشر، مكان النشر، سنة
النشر، رقم الصفحة.

مجلد من عدة مجلدات

اسم المؤلف بالكامل، **عنوان الكتاب**، ط. رقم، مج. رقم، دار النشر، مكان النشر، سنة
النشر، رقم الصفحة.

جزء من عدة أجزاء

اسم المؤلف بالكامل، **عنوان الكتاب**، ط. رقم، ج. رقم، دار النشر، مكان النشر، سنة
النشر، رقم الصفحة.

الكتب المترجمة

اسم المؤلف بالكامل، **عنوان الكتاب**، ترجمة: اسم المترجم، ط. رقم، دار النشر، مكان
النشر، سنة النشر، رقم الصفحة. ويجوز إثبات عنوان الأصل وسنة نشره بين قوسين
في آخر المرجع.

القاعدة – بيانات ناقصة

إذا افتقر الكتاب إلى أحد البيانات ذُكر في ذات موضع البيان مختصره المعتمد في ملحق (أ): «د.ت» بدون تاريخ، «د.ن» بدون ناشر، «د.م» بدون مكان نشر. وفي حال خلو الكتاب من رقم الطبعة، تعتبر «الطبعة الأولى».

تسريح المثال

اسم المؤلف بالكامل		عنوان الكتاب (عريض)	
عبد الرزاق السنهوري		الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - حق الملكية	
طبعة رقم	مجلد رقم	دار النشر	مكان النشر (المدينة)
ط. 11	مج. 14	المنشورات الحقوقية	بيروت
رقم الصفحة		سنة النشر	
ص. 20		2022	

عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - حق الملكية، ط. 11، مج. 14، المنشورات الحقوقية، بيروت، 2022، ص. 20.

● أمثلة

مؤلف واحد:

1 مصطفى الزرقاء، المدخل الفقهي العام - نظرية الحق، ط. 5، مج. 1، دار القلم، دمشق، 2004، ص. 75.

2 سليمان الطماوي، السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الإسلامي، ط. 3، مج. 2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص. 112.

مؤلفان اثنان:

- 3 علي حيدر وسعيد النوري، **مبادئ القانون الإداري**، ط. 2، مج. 1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص. 45.
- 4 فؤاد معوض ومحمد أبو زيد، **القانون الجنائي - القسم العام**، ط. 4، مج. 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015، ص. 132.

ثلاثة مؤلفين أو أكثر:

- 5 أحمد الكبيسي وآخرون، **شرح القانون المدني - نظرية الالتزام**، ط. 3، مج. 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عقان، 2010، ص. 88.

2-2 الأعمال المشتركة (كتاب أعده محرّر)

القاعدة

اسم المؤلف بالكامل، «عنوان البحث أو الفصل»، في عنوان العمل المشترك (عريض)، تحرير: اسم محرر العمل المشترك، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.

● مثال

- 6 هشام جعيط، «الشرعية والمشروعية في الدولة الإسلامية»، في **الدولة والمجتمع: مقاربات في الاجتماع السياسي**، تحرير: علي أومليل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، الصفحات من 133 إلى 158.

المعاجم اللغوية والموسوعات الفقهية والقانونية أساس البحث في المدلول اللغوي والاصطلاحي، ولها صيغة تقوم على المادة أو المصطلح لا على الصفحة وحدها.

القاعدة

اسم المؤلف إن وُجد أو الجهة المُعدَّة، **عنوان المعجم أو الموسوعة** (عريض)،
ط. رقم، دار النشر أو الجهة، مكان النشر، سنة النشر، مادة (...) أو مصطلح (...)،
ويُضاف الجزء والصفحة عند الحاجة.

● أمثلة

- 1 ابن منظور، **لسان العرب**، ط. 3، دار صادر، بيروت، 1414هـ (1994)، مادة (وثق).
- 2 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية**، ط. 2، الكويت، 1983، مصطلح (إجارة).

لاحظ في المثال الأول اجتماع التقويمين على الترتيب المعتمد: الهجري ثم الميلادي بين قوسين.

الأبحاث المنشورة في المجلات والدوريات

القاعدة

اسم المؤلف، اسم البحث (مائل)، اسم المجلة (عريض)، الجهة المصدرة للمجلة عند احتمال اللبس، المجلد (مج.) ثم العدد (ع.)، سنة الإصدار، صفحات البحث، رقم الصفحة (ص.)، والمعرّف الرقمي الدائم (DOI) إن وُجد.

بحث منشور في وقائع مؤتمر

اسم المؤلف، اسم البحث، منشور في وقائع (اسم المؤتمر)، تاريخ الانعقاد، مكان الانعقاد، رقم الصفحة.

إذا اجتمع المجلد والعدد قُدِّم المجلد: مج. 12، ع. 2. وفي تكرار الإشارة وتعدد الباحثين: يُتبع أسلوب الكتب.

تشرح المثال

اسم المؤلف

بهاء الدين مسعود خويرة

اسم البحث (مائل)

الإطار القانوني المؤسسي لاسترداد الأموال العامة المنهوبة

رقم العدد

ع. 2

الجهة المصدرة — عند احتمال اللبس

مركز الدراسات القانونية والقضائية

اسم المجلة (عريض)

المجلة القانونية والقضائية

رقم الصفحة

ص. 111

صفحات البحث

من 72 إلى 119

سنة النشر

2024

بهاء الدين مسعود خويرة، الإطار القانوني المؤسسي لاسترداد الأموال العامة المنهوبة،
المجلة القانونية والقضائية (مركز الدراسات القانونية والقضائية - وزارة العدل)، ع. 2،
2024، الصفحات من 72 إلى 119، ص. 111.

● أمثلة

مؤلف واحد:

- 1 بهاء الدين مسعود خويرة، **الإطار القانوني المؤسسي لاسترداد الأموال العامة المنهوبة، المجلة القانونية والقضائية**، ع. 2، 2024، الصفحات من 72 إلى 119.
 - 2 أنيس العذار، **المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي في القانون القطري.. هل من ضرورة للتشريع؟، المجلة الدولية للقانون**، ع. 1، 2025، الصفحات من 83 إلى 109.
- مؤلفان اثنان:** (اسم المؤلف الأول واسم المؤلف الثاني)
- 3 عبد الله عبد الكريم عبد الله ومحمد حسن الكعبي، **المستجدات التشريعية في قانون تنظيم التسجيل العقاري القطري لسنة 2024، المجلة القانونية والقضائية**، ع. 2، 2024، الصفحات من 11 إلى 71.
 - 4 عماد قميناسي ومحمد عمار تركمانية غزال، **الآثار الإجرائية للوساطة في القانون القطري - دراسة تحليلية مقارنة في قانون الوساطة القطري رقم 20 لسنة 2021، المجلة الدولية للقانون**، ع. 1، 2023، الصفحات من 229 إلى 265.
- أكثر من ثلاثة مؤلفين:** (اسم المؤلف الأول الكامل وإضافة «وآخرون»)
- 5 ريناد عبد الكريم السعدون وآخرون، **التحكيم الإلكتروني لتسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**، ع. 7، 2023، الصفحات من 76 إلى 87.
 - 6 بدير ماله وآخرون، **الإطار القانوني لعمليات التمويل الجماعي القائم على القروض في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلة الدولية للقانون**، ع. 1، 2025، الصفحات من 51 إلى 81.

أوراق العمل ومسودات الأبحاث 3-2

أوراق سلاسل العمل والمسودات المنشورة على المستودعات البحثية قبل التحكيم أو أثناءه؛ وللاستشهاد بها حكم يخالف الاستشهاد ببحث منشور محكّم.

القاعدة

اسم المؤلف، *عنوان الورقة* (مائل)، اسم السلسلة أو المستودع، رقم الورقة، حالتها (مسودة / قيد النشر / مقبولة للنشر)، التاريخ، المعرّف الرقمي الدائم أو الرابط، تاريخ الدخول.

بيان الحالة وجوبي؛ لأن المسودة لم تُحكّم بعد، وقد يتغير نصّها قبل النشر.

● مثال

- 1 (اسم المؤلف)، (*عنوان الورقة*)، سلسلة أوراق العمل، الورقة رقم (7)، مسودة، 15 مايو 2026، (الرابط)، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.

4 الرسائل العلمية والأطروحات

يتبع الأسلوب التالي في توثيق الرسائل العلمية والأطروحات:

القاعدة

اسم الباحث، عنوان الرسالة أو الأطروحة، طبيعتها (رسالة ماجستير / أطروحة دكتوراه)، اسم المعهد أو الكلية، اسم الجامعة، تاريخ المناقشة (الشهر والسنة)، حالة النشر (منشورة / غير منشورة)، رقم الصفحة.

ضبط المصطلح

«الرسالة» للماجستير و«الأطروحة» للدكتوراه، ولا يُخلط بينهما.

● مثال

- 1 فاطمة عبد الله المال، سلطة النيابة العامة في إنهاء الدعوى الجنائية في القانون القطري - دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر، يونيو 2017، غير منشورة، ص. 111.

الإشارات المتكررة للمراجع – النظام الموحد

هذا النظام موَّحد في الدليل كله لجميع أنواع المصادر: الكتب والأبحاث والتشريعات والأحكام والمواقع. ولا يُستعمل مصطلح «مرجع سابق» لإبهامه عند تعدد المؤلفات، ولا «ibid» — وهو ما اتجهت إليه OSCOLA في طبعتها الخامسة بالغائها إياه.

القاعدة

التكرار غير المتوالي

لقب المؤلف، هامش (رقم أول ورود)، رقم الصفحة.

تعدد مؤلفات المؤلف الواحد

يُضاف العنوان المختصر وجوباً: لقب المؤلف، العنوان المختصر، هامش (رقمه)، رقم الصفحة.

في الهامش التالي مباشرة

المرجع ذاته. — وفي صفحة مختلفة: المرجع ذاته، رقم الصفحة.

تكرار التشريع والحكم والموقع

اسم التشريع المختصر، هامش (رقمه)، م. رقم — حكم (المحكمة)، هامش (رقمه) — الجهة أو المؤلف، هامش (رقمه).

● أمثلة — تسلسل هوامش كما يرد في البحث

- 1 مصطفى الزرقاء، المدخل الفقهي العام - نظرية الحق، ط. 5، مج. 1، دار القلم، دمشق، 2004، ص. 75.
- 2 المرجع ذاته، ص. 30. (تكرار على التوالي بصفحة مختلفة)
- 3 قانون العمل الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2004، قطر، م. 12.
- 4 الزرقاء، المدخل الفقهي، هامش 1، ص. 33. (العنوان المختصر لتعدد مؤلفاته)
- 5 قانون العمل، هامش 3، م. 45. (تكرار التشريع)

التشريعات الوطنية

6

يستخدم في توثيق القوانين الوطنية للدول الأخرى الأسلوب والتعابير الواردة في الجريدة الرسمية في كل دولة.

الدساتير

6-1

القاعدة

اسم الدستور متضمناً اسم الدولة، سنة الإصدار، بيان آخر تعديل عند وجوده: «معدَّلًا بالتعديلات الدستورية لسنة (...)»، رقم المادة (م).

النسخة الإلكترونية

تُضاف: رابط الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول.

لماذا بيان التعديل؟ الاستشهاد بنص لم يعد نافذاً بصيغته الأصلية يُسقط الحجة؛ فإلحالة إلى «الدستور الدائم لدولة قطر، 2004» وحدها ساكتة عن نسخة النص المعتمدة بعد تعديلات 2024.

أمثلة

- 1 الدستور الدائم لدولة قطر، 2004، معدَّلًا بالتعديلات الدستورية لسنة 2024، م. 140.
- 2 الدستور الدائم لدولة قطر، 2004، معدَّلًا بالتعديلات الدستورية لسنة 2024، م. 140، متاح عبر <https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=2284&language=ar>، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.
- 3 دستور جمهورية مصر العربية، 2014، معدَّلًا بالتعديلات الدستورية لسنة 2019، م. 45، متاح عبر <https://www.presidency.eg/ar/الدستور>، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.

القاعدة

اسم القانون بصيغته الرسمية: «قانون (الموضوع) الصادر بالقانون رقم (..) لسنة (..)» أو «القانون رقم (..) لسنة (..) بشأن (الموضوع)»، الدولة، رقم المادة (م..).

النسخة الرسمية — تُقدَّم على أي وسيط

تُضاف بيانات الجريدة الرسمية: الجريدة الرسمية، العدد (..)، الصادرة بتاريخ (..)، ص. (..).

النسخة الإلكترونية — عند تعذر الأصل

تُضاف: رابط الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول.

«الصادر بقانون» و«بشأن»: الأولى حين يصدر القانون الموضوعي بقانون إصدارٍ يحمل رقمه وسنَّته (قانون العمل الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2004)، والثانية حين يرد موضوع القانون في مسقَّاه مباشرة. وهما صيغتا إصدار لا نوعا تشريع.

أمثلة

- 1 قانون العمل الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2004، قطر، الجريدة الرسمية، العدد (9)، الصادرة بتاريخ 6 يوليو 2004، ص. 229، م. 4.
- 2 قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2004، قطر، م. 6، متاح عبر <https://www.almee> [zan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=26&language=ar](https://www.almee.zan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=26&language=ar)، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.
- 3 القانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية، قطر، م. 4.

6-3 حالة نفاذ التشريع: التعديل والإلغاء

الاستشهاد بنص انتهى العمل به يُسقط الحجة كلها ولو صحّ سائرهما؛ فيفصح الباحث عن نسخة النص التي اعتمدها وفق القواعد الأربع الآتية:

القاعدة

1 – الأصل

يُشار إلى التشريع بصيغته النافذة وقت إعداد البحث، ويُذكر آخر تعديل طرأ عليه: «معدَّلًا بالقانون رقم (..) لسنة (..)».

2 – النص قبل تعديله

إذا كان المقصود النص قبل تعديله وجب التنصيص عليه: «قبل تعديله بالقانون رقم (..) لسنة (..)».

3 – التشريع الملغى

إذا كان التشريع ملغى وجب بيانه: «(ملغى بموجب ...)»، ولا يجوز الاستشهاد به بوصفه نافذاً.

4 – النسخة الإلكترونية

يُضاف في المصادر الإلكترونية بيان «النسخة المعتمدة بتاريخ (..)»؛ لأن نص القانون في البوابات القانونية يتغير دون أن يتغير الرابط، فلا يُغني تاريخ الدخول وحده.

● أمثلة

1 قانون العمل الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2004، معدَّلًا بالقانون رقم (18) لسنة 2020، قطر، م. 4.

2 قانون العمل رقم (3) لسنة 1962، قطر (ملغى بموجب القانون رقم (14) لسنة 2004).

6-4 الأعمال التحضيرية للتشريع

هي أساس تفسير النص التشريعي والكشف عن إرادة المشرّع، وعليها يقوم منهج التفسير التاريخي. ويدخل فيها: المذكرة الإيضاحية أو التفسيرية للقانون، وتقارير اللجان التشريعية، ومحاضر جلسات مجلس الشورى، ومشروعات القوانين قبل إقرارها.

القاعدة

نوع الوثيقة وبيانها، الجهة المصدرة، الدور والفصل التشريعي، رقم الجلسة، التاريخ، رقم الصفحة.

● أمثلة

- 1 المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون (...)، مجلس الشورى، الدور الأول من الفصل التشريعي الثاني، الجلسة رقم (12)، 4 مارس 2024، ص. 7.
- 2 محضر جلسة مجلس الشورى، الدور الثالث من الفصل التشريعي الثاني، الجلسة رقم (5)، (تاريخها)، ص. (...).

القاعدة

اسم القرار أو المرسوم، رقم القرار أو المرسوم، سنة الإصدار، الدولة، رقم المادة (م).

النسخة الإلكترونية

اسم القرار أو المرسوم، رقم القرار أو المرسوم، سنة الإصدار، الدولة، رقم المادة (م)، رابط الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول.

● أمثلة

- 1 قرار أميري بتنظيم الهيئة العامة للسياحة، 36، 2014، قطر، م. 11.
- 2 قرار أميري بتنظيم الهيئة العامة للسياحة، 36، 2014، قطر، م. 11، متاح عبر <https://almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=6184&language=ar>، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.
- 3 قرار أميري بإعادة تشكيل مجلس إدارة هيئة تنظيم الأعمال الخيرية، 21، 2025، قطر، م. 3، متاح عبر <https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawArticleID=91877&LawId=10053&lang=ar>، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.
- 4 قرار أميري بمنح درجة وزير، 31، 2020، قطر، متاح عبر <https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=8405&language=ar>، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.

القاعدة

اسم اللائحة، جهة الإصدار، رقم اللائحة، سنة الإصدار، الدولة، رقم المادة (م).

النسخة الإلكترونية

اسم اللائحة، جهة الإصدار، رقم اللائحة، سنة الإصدار، الدولة، رقم المادة (م)، رابط الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول.

● أمثلة

- 1 اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية المدنية، صادرة بقرار مجلس الوزراء، 32، 2016، قطر، م. 11.
- 2 اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية المدنية، صادرة بقرار مجلس الوزراء، 32، 2016، قطر، م. 6، متاح عبر <https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=7135&language=ar>، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.
- 3 اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2022 بشأن التقاعد العسكري، صادرة بقرار مجلس الوزراء، 4، 2025، قطر، م. 5، متاح عبر <https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=9862&language=ar>، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.
- 4 اللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، صادرة بقرار وزير الداخلية، 25، 2019، قطر، متاح عبر <https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=8021&language=ar>، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.

القاعدة

اسم القرار متضمناً صفة مُصدره، رقم القرار، سنة الإصدار، الدولة، رقم المادة (م.).

النسخة الإلكترونية

اسم القرار متضمناً صفة مُصدره، رقم القرار، سنة الإصدار، الدولة، رقم المادة (م.)،
رابط الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول.

● أمثلة

1 قرار وزير العمل بإنشاء أقسام في الوحدات الإدارية التي تتألف منها وزارة العمل وتعيين اختصاصاتها، 20، 2024، قطر، م. 1.

2 قرار وزير العمل بإنشاء أقسام في الوحدات الإدارية التي تتألف منها وزارة العمل وتعيين اختصاصاتها، 20، 2024، قطر، م. 2، متاح عبر <https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt=&La> [wID=9638&language=ar](https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt=&La)، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.

3 قرار وزير التجارة والصناعة بإنشاء قسم السجل الاقتصادي الموحد بإدارة التسجيل والتراخيص التجارية، 43، 2022، قطر، م. 3.

6-8 التعاميم والتعليمات والقرارات التنظيمية

أدوات تنظيمية لا تندرج تحت القرارات الوزارية ولا اللوائح: تعاميم مصرف قطر المركزي وتعليماته، وقواعد هيئة قطر للأسواق المالية، والتعاميم القضائية الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء، ومنشورات النائب العام.

القاعدة

الجهة المصدرة، نوع الأداة (تعميم / تعليمات / قواعد / منشور) ورقمها وسنتها، موضوعها، تاريخ الصدور، الموضع المقصود (م. أو ب.). عند الحاجة؛ وتُضاف للنسخة الإلكترونية: الرابط وتاريخ الدخول.

● أمثلة

- 1 مصرف قطر المركزي، التعميم رقم (..) لسنة (..)، بشأن (موضوعه)، (تاريخ صدوره).
- 2 المجلس الأعلى للقضاء، التعميم القضائي رقم (..) لسنة (..)، بشأن (موضوعه)، (تاريخ صدوره).

كثير من هذه الأدوات غير منشور في الجريدة الرسمية؛ فإن كانت غير منشورة وجب بيان ذلك: (غير منشور — بملف لدى الباحث).

القاعدة

«اسم الاتفاقية أو المعاهدة»، الجهة أو المنظمة المبرمة، تاريخ الاعتماد، تاريخ بدء النفاذ، موضع النشر (مجموعة معاهدات الأمم المتحدة: مج.، ص.)، رقم المادة (م).

موقف الدولة والتحفظات

يُذكر عند اتصاله بالبحث موقف الدولة (توقيع / تصديق / انضمام) وتاريخه وأدائه، والتحفظات إن وجدت.

النسخة الإلكترونية

تُضاف: الرابط، تاريخ الدخول.

تاريخ الاعتماد وتاريخ بدء النفاذ يختلفان دائماً وقد تفصل بينهما سنوات؛ وبيان بدء النفاذ لا يستغني عنه بحث يبيّن حكماً على الالتزام الاتفاقي.

أمثلة

1 «اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية»، الأمم المتحدة، اعتُمدت في 18 أبريل 1961، وبدأ نفاذها في 24 أبريل 1964، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، مج. 500، ص. 95، م. 22.

2 «الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب على الطرق بين الدول العربية وعبرها»، جامعة الدول العربية، 18 فبراير 2010، متاح عبر <https://www.ameezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1312&lan=ar>، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.

3 «اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب»، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 15 مايو 2008، الكويت، متاح عبر <https://www.ameezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1231&language=ar>، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.

وثائق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية 7-2

يدخل فيها: قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وتقارير المقررين الخاصين، والملاحظات الختامية للجان المعاهدات، والتعليقات العامة.

القاعدة

الجهة المصدرة، عنوان الوثيقة أو رقم القرار وسنته، الدورة عند الحاجة، رمز الوثيقة، التاريخ، رقم الفقرة.

● أمثلة

- 1 مجلس الأمن، القرار رقم 1373 لسنة 2001، الوثيقة S/RES/1373، 28 سبتمبر 2001، الفقرة 2.
- 2 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 بشأن الحق في الحياة، الوثيقة CCPR/C/GC/36، 2018، الفقرة 12.

رمز الوثيقة الأممي هو المعرّف الثابت لها، ويثبت بحروفه اللاتينية معزولاً اتجاهياً داخل الهامش العربي.

7-3 القوانين النموذجية والمبادئ الاسترشادية

القوانين النموذجية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، ومبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا)، والقوانين الاسترشادية لمجلس التعاون وجامعة الدول العربية، ومدونات السلوك — وهي مصادر أساسية في الصياغة التشريعية المقارنة.

القاعدة

الجهة المصدرة، عنوان القانون النموذجي أو المبادئ، سنة الاعتماد وآخر تعديل، الموضوع المقصود (م. أو الفقرة)؛ وتُضاف للنسخة الإلكترونية: الرابط وتاريخ الدخول.

● أمثلة

- 1 لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، 1985 بصيغته المعدلة سنة 2006، م. 7.
- 2 المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا)، مبادئ العقود التجارية الدولية، 2016، الفصل الأول.

8 الأحكام القضائية

يُتبع في توثيق الأحكام القضائية للدول الأخرى الصيغة المتبعة في المحاكم التابعة لها.

القاعدة

اسم المحكمة، نوع الحكم (تميز، استئناف، ابتدائي...)، الدائرة، رقم الدعوى أو الطعن وسنتها، تاريخ الجلسة، الدولة، وموضع النشر إن وُجد (مجموعة المبادئ: السنة القضائية، الجزء، رقم المبدأ أو الصفحة).

الإحالة إلى مبدأ قضائي

عند الاستشهاد بمبدأ مستقر لا بحكم بعينه، يُصَدَّر الهامش بعبارة «وهو مبدأ مستقر، انظر:» ثم تُساق أحكامه.

تاريخ الجلسة هو البيان المميز للحكم؛ فرقم الطعن وسنته قد يتكرران، ولا يُهتدى إلى الحكم دونه.

● أمثلة

- 1 محكمة التمييز، تمييز مدني، الدائرة المدنية والتجارية، الطعن رقم 235 لسنة 2013، جلسة 10 ديسمبر 2013، قطر.
- 2 محكمة التمييز، تمييز مدني، الدائرة المدنية والتجارية، الطعن رقم 235 لسنة 2013، جلسة 10 ديسمبر 2013، قطر، متاح عبر <https://almeezan.qa/RulingPage.aspx?id=1051&language=ar>، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.
- 3 محكمة التمييز، تمييز مدني، الدائرة المدنية والتجارية، الطعن رقم (..) لسنة (..)، جلسة (تاريخها)، قطر، مجموعة المبادئ القانونية، السنة القضائية (..)، رقم المبدأ (..).

الأحكام الصادرة بلغة أجنبية 8-2

تصدر محكمة مركز قطر للمال المدنية والتجارية أحكامها بالإنجليزية في الغالب؛ وهذه قواعد توثيق الحكم الصادر بلغة أجنبية داخل بحث عربي.

القاعدة

يُثبت الحكم ببياناته بلغته الأصلية، ثم تُذكر ترجمة عنوان القضية بين قوسين، ولا يُترجم اسم المحكمة إلا بما استقر في تسميتها الرسمية العربية، ويُوثَّق رقم القضية بصيغته الأصلية.

● مثال

- 1 محكمة مركز قطر للمال المدنية والتجارية، القضية رقم (.../.../...)، (ترجمة عنوان القضية)، جلسة تاريخها، ويُثبت عنوان القضية بلغته الأصلية.

8-3 أحكام المحاكم الدولية وقرارات التحكيم

تشمل محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وقرارات هيئات التحكيم ومراكزه.

القاعدة

المحاكم الدولية

اسم المحكمة، اسم القضية وأطرافها، نوع القرار (حكم / فتوى / أمر)، تاريخ صدوره، موضع النشر في مجموعة أحكامها، رقم الصفحة أو الفقرة.

قرارات التحكيم

مركز أو هيئة التحكيم، رقم القضية وسنتها، تاريخ القرار. وكثير من القرارات غير منشور أو منشور مجهلاً؛ فيجب بيان ذلك: (غير منشور — مشار إليه بإذن الطرفين) أو (منشور مجهلاً)، ولا يُترك للقارئ استنتاجه.

● أمثلة

- 1 محكمة العدل الدولية، قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة)، حكم، 27 يونيو 1986، تقارير المحكمة 1986، ص. 14.
- 2 مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم، قرار تحكيم في القضية رقم (...) لسنة (...)، (تاريخ القرار)، غير منشور — مشار إليه بإذن الطرفين.

التقارير القانونية

9

يُتبع في توثيق التقارير القانونية الأسلوب التالي:

القاعدة

اسم التقرير متضمناً رقمه إن وجد (مائل)، جهة إصدار التقرير، تاريخ الإصدار، دولة الإصدار.

النسخة الإلكترونية

اسم التقرير متضمناً رقمه إن وجد، جهة إصدار التقرير، تاريخ الإصدار، دولة الإصدار، رابط الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول.

● أمثلة

- 1 التقرير السنوي لإدارة شؤون التحكيم لعام 2024، وزارة العدل، 20 يناير 2025، قطر.
- 2 التقرير السنوي لإدارة شؤون التحكيم لعام 2024، وزارة العدل، 20 يناير 2025، قطر، متاح عبر https://www.moj.gov.qa/ar/News/Pages/News_d5432acf...aspx، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.

القاعدة

الجهة، اسم مجموعة البيانات، السنة أو الفترة المرجعية، تاريخ الاستخراج، الرابط. وتاريخ الاستخراج هنا أكد منه في أي مصدر آخر؛ لأن البيانات تُنقَّح بأثر رجعي.

- 1 جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة، الربع الأول 2026، قطر، تاريخ الاستخراج: 3 أغسطس 2026، (الرابط).

الوثائق غير المنشورة والأرشفية 9-3

القاعدة

نوع الوثيقة (مذكرة داخلية / محضر اجتماع / مراسلة رسمية)، الجهة، رقمها إن وُجد، تاريخها، مكان حفظها، وبيان «غير منشورة». ولا يُستشهد بوثيقة داخلية إلا بإذن الجهة صاحبها.

- 2 محضر اجتماع لجنة (اسمها)، (الجهة)، المحضر رقم (...)، (تاريخه)، محفوظ لدى (الجهة)، غير منشور — بإذن الجهة.

القاعدة

اسم المتحدث، «عنوان المحور أو الورقة»، اسم الفعالية ونوعها (مائل)، الجهة المنظمة، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد، حالة النشر (منشورة أم غير منشورة).

تشرح المثال

الاسم الأول ثم الاسم الأخير للمشاركة

محمد الكعبي

عنوان المداخلة

«الأثر الاقتصادي للتطورات التشريعية في القانون المدني»

عنوان الندوة أو الورشة (مائل)

المكان (البلد)

الدوحة - قطر

القانون المدني في عقده الثاني: تحديات الواقع وآمال المستقبل

حالة النشر — أو عدد الصفحات إن وجد

ورقة غير منشورة

التاريخ (اليوم، الشهر، السنة)

22 أبريل 2025

مثال

محمد الكعبي، «الأثر الاقتصادي للتطورات التشريعية في القانون المدني»، ندوة: القانون المدني في عقده الثاني: تحديات الواقع وآمال المستقبل، مركز الدراسات القانونية والقضائية - وزارة العدل القطرية، الدوحة - قطر، 22 أبريل 2025، ورقة غير منشورة.

القاعدة

اسم الشخصية (معلومات موجزة عنها)، موضوع المقابلة، اسم المحاور، وسيلة المقابلة (حضورية / هاتفية / مرئية عن بُعد)، البلد، تاريخ المقابلة (اليوم، الشهر، السنة).

إذن النشر والتجهيل

لا تُنشر المقابلة ولا يُستشهد بها إلا بإذن المُقابل. وإذا طلب حجب اسمه ذُكرت صفته العامة مع بيان التجهيل: (قاضي بمحكمة الاستئناف — حُجب الاسم بطلبه).

● أمثلة

- 1 عبد الله حمد الخالدي (مدير مركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل)، مقابلة شخصية حول التحديات التي تواجه الشركات في تطبيق القانون التجاري، مع أفنان عبد الله أحمد، مقابلة حضورية بإذن بالنشر، الدوحة، 1 سبتمبر 2025.
- 2 محمد حسن الكعبي (أستاذ القانون المدني بكلية القانون - جامعة قطر)، مقابلة شخصية حول أحكام المسؤولية العقدية في القانون المدني القطري، مع أفنان عبد الله أحمد، مقابلة مرئية عن بُعد بإذن بالنشر، الدوحة، 1 سبتمبر 2025.
- 3 قاضي بمحكمة الاستئناف (حُجب الاسم بطلبه)، مقابلة شخصية حول تطبيقات الطعن بالاستئناف في المواد التجارية، مع أفنان عبد الله أحمد، مقابلة هاتفية بإذن بالنشر، الدوحة، 5 سبتمبر 2025.

القاعدة — المواقع الإلكترونية

اسم المؤلف أو الجهة الناشرة، «عنوان المادة»، اسم الموقع، تاريخ النشر (أو «د.ت» إن جُهل)، الرابط، تاريخ الدخول. فإن لم يوجد مؤلف بُدئ بالجهة أو باسم الموقع.

1 عارف الشعال، «التقادم في القانون المدني: الغاية والأسباب»، موقع law-arab.com، د.ت، متاح عبر <https://www.law-arab.com/2015/02/Statutory-limitations-civil-law.html>، تاريخ الدخول: 3 أغسطس 2026.

القاعدة — قواعد البيانات القانونية

يُقَدَّم النص الرسمي (الجريدة الرسمية، مجموعة الأحكام) على قاعدة البيانات، ولا يُستشهد بالقاعدة إلا عند تعذر الوقوف على الأصل، ويُذكر اسمها حينئذ بوصفها بسيطاً لا مصدراً؛ ويُعتمد المعرّف الرقمي الدائم (DOI) في البحوث المنشورة متى وُجد.

2 قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2004، قطر، م. 6، نقلًا عن: الميزان — البوابة القانونية القطرية، النسخة المعتمدة بتاريخ 3 أغسطس 2026.

القاعدة – البودكاست

اسم البودكاست أو المنصة، *عنوان الحلقة* (مائل)، تقديم: اسم المضيف (إن عُرف)، ضيف الحلقة، تاريخ النشر، الرابط، الطابع الزمني لموضع الاقتباس (الدقيقة:الثانية).

1 بودكاست على المنصة، *من غرفة العمليات إلى المحاكم تتبع أثر الأخطاء الطبية*، ضيف الحلقة: المحامي حمد اليافعي، 23 مارس 2025، (الرابط)، الدقيقة 12:30.

القاعدة – الفيديو ومنصات التواصل

اسم صاحب الحساب أو القناة، «عنوان المقطع أو مطلع المنشور»، اسم المنصة، تاريخ النشر، الرابط، والطابع الزمني لموضع الاقتباس في المواد المسموعة والمرئية.

2 (اسم القناة أو الحساب)، «عنوان المقطع أو مطلع المنشور»، (المنصة)، (تاريخ النشر)، (الرابط)، الساعة (1:05:30).

المنشورات والمقاطع عرضة للحذف والتعديل؛ فيُستحسن حفظ نسخة أو لقطة مؤرخة لدى الباحث مع أرشفة الرابط.

القاعدة

1 – الإفصاح

يُصرَّح في البحث باستعمال الأداة وبموضع استعمالها منه، ولا يُكتفى بالتوثيق في الهامش.

2 – التوثيق

اسم الأداة ونسختها، الجهة المطوّرة، نص الطلب الموجّه إليها، تاريخ التوليد، وبيان حفظ المخرَج لدى الباحث.

3 – ضابط موضوعي

لا يُعدُّ مخرَج الأداة مصدراً لحكم شرعي أو قانوني، ولا يُستشهد به إلا بوصفه واقعةً محلّ الدراسة.

● مثال

1 (اسم الأداة ونسختها)، (الجهة المطوّرة)، استجابة للطلب: «اعرض تطور تنظيم عقد العمل في التشريع القطري»، 3 أغسطس 2026، والمخرَج محفوظ لدى الباحث.

القاعدة

1. تُوثَّق المراجع الأجنبية وفق أحدث طبعة معتمدة من OSCOLA أو Bluebook، مع التزام طريقة واحدة في البحث كله.
2. تُفرد لها قائمة مستقلة في آخر قائمة المراجع، ولا تُدمج مع المراجع العربية.
3. تُكتب عناوينها بلغتها الأصلية دون ترجمة، وتجاوز ترجمة إيضاحية بين معقوفتين بعد العنوان.
4. تُرومّن الأسماء العربية عند الكتابة بالإنجليزية على رسم موحد داخل البحث الواحد، ويُتبع رسم المؤلف نفسه لاسمه إن عُرف.
5. تُعزل المقاطع اللاتينية اتجاهاً داخل الهامش العربي حتى لا تنفصل علامات الترقيم عن مواضعها.

● مثال – مرجع أجنبي في هامش عربي

انظر: 27 HLA Hart, *The Concept of Law* (3rd edn, OUP 2012) [مفهوم القانون].

1

قائمة المراجع: الصيغة والترتيب الهجائي

أ-ي

القاعدة — صيغة القائمة

يوثَّق المرجع في القائمة بصيغته في الهامش مع حذف رقم الصفحة، وبتقديم لقب الشهرة على بقية الاسم بينهما فاصلة: «الزرقاء، مصطفى، ...». فالقائمة المبدوءة بالاسم الأول يتعذر ترتيبها ترتيباً يُنتفع به.

القاعدة — الترتيب الهجائي

1. يُرتَّب المؤلف بلقب الشهرة: «السنهوري» في حرف السين لا العين.
2. تُهمل «ال» التعريف في الترتيب: «الزرقاء» في حرف الزاي.
3. يُعامل «عبد» المضاف جزءاً من الاسم لا لقباً: «عبد الرزاق» يبقى كاملاً مع الاسم الأول.
4. تُعدُّ «ابن» و«أبو» جزءاً من لقب الشهرة وتُرتَّبان بحروفهما في حرف الألف.

● مثال — خمسة مداخل مرتبة

- ا ابن منظور، **لسان العرب**، ط. 3، دار صادر، بيروت، 1414هـ (1994).
- ب البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح المختصر**، تحقيق: مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط. 2، 1987.
- ز الزرقاء، مصطفى، **المدخل الفقهي العام - نظرية الحق**، ط. 5، مج. 1، دار القلم، دمشق، 2004.
- س السنهوري، عبد الرزاق، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - حق الملكية**، ط. 11، مج. 14، المنشورات الحقوقية، بيروت، 2022.
- ط الطماوي، سليمان، **السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الإسلامي**، ط. 3، مج. 2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

تبويب قائمة المراجع

القاعدة

تُبوَّب القائمة على الترتيب الآتي، ويُرتَّب داخل كل باب هجائياً:

- 1 المصادر الشرعية
- 2 الكتب
- 3 الرسائل والأطروحات
- 4 البحوث والدوريات
- 5 التشريعات
- 6 الأحكام القضائية
- 7 الاتفاقيات والوثائق الدولية
- 8 التقارير
- 9 المصادر الإلكترونية
- 10 المراجع الأجنبية

فهرس التشريعات وفهرس الأحكام

القاعدة

يُلحق بالرسائل والأطروحات والبحوث المطوّلة فهرسان: **فهرس التشريعات** تُرتَّب فيه التشريعات هجائياً بأسمائها ويُذكر أمام كل تشريع مواضع وروده، و**فهرس الأحكام** يُرتَّب بحسب المحكمة ثم تاريخ الجلسة. وهما مستحقَّان فيما دون ذلك.

الفهرسان في البحث القانوني أنفع للقارئ من قائمة المراجع نفسها؛ إذ يمكّنه من الوقوف على كل موضع نوقش فيه نص تشريعي أو حكم بعينه. وقد استحدثتهما OSCOLA صراحةً في طبعتها الخامسة.

ملحق (أ): المختصرات المعتمدة

المختصر	دلالاته	المختصر	دلالاته
ط.	الطبعة	م.	المادة
ج.	الجزء	ف.	الفقرة
مج.	المجلد	ب.	البند
ع.	العدد	ح.	الحديث
ص.	الصفحة	و.	الورقة (مخطوط)
د.ت	بدون تاريخ	د.ن	بدون ناشر
د.م	بدون مكان نشر		

الضوابط

1. لا يُختصر إلا ما ورد في هذا الجدول، ويُثبت المختصر بنقطة.
2. كلمة «هامش» تُكتب كاملةً منعاً لالتباس مختصرها برمز السنة الهجرية (ه).
3. لا تُختصر أسماء المحاكم والجهات والمجلات إلا بعد ذكرها كاملةً أول مرة مع بيان المختصر بين قوسين.

ملحق (ب): نموذج تطبيقي متكامل

متن فيه اقتباس، وهوامش متسلسلة فيها إشارات وتكرارات وإدالات — النظام مجتمعاً في صفحة.

المتن

أوجب المشرّع القطري على صاحب العمل مراعاة أحكام تشغيل العمال¹، وقد استقر القضاء على أن هذه الأحكام من النظام العام². وذهب جانب من الفقه إلى أن «الحق مصلحة ذات قيمة مالية يحميها القانون»³، وإن اختلف في مدى انطباق هذا التعريف على الحقوق العمالية⁴.

الهوامش

1. قانون العمل الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2004، قطر، م. 3، ف. 1. **تشريع**
2. محكمة التمييز، تمييز مدني، الدائرة المدنية والتجارية، الطعن رقم 235 لسنة 2013، جلسة 10 ديسمبر 2013، قطر. **حكم**
3. مصطفى الزرقاء، **المدخل الفقهي العام - نظرية الحق**، ط. 5، مج. 1، دار القلم، دمشق، 2004، ص. 75. **اقتباس مباشر**
4. **قارن: سليمان الطماوي، السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الإسلامي**، ط. 3، مج. 2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص. 112؛ **وعلى خلاف ذلك: عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - حق الملكية**، ط. 11، مج. 14، المنشورات الحقوقية، بيروت، 2022، ص. 20. **إشارات وتعدد**
5. المرجع ذاته، ص. 22. **تكرار متوالٍ**
6. الزرقاء، المدخل الفقهي، هامش 3، ص. 33؛ وانظر ما سبق، ص. 4. **تكرار وإدالة**
7. قانون العمل، هامش 1، م. 45. **تكرار تشريع**

قائمة المراجع – ميوبة

أولاً: التشريعات

قانون العمل الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2004، قطر، الجريدة الرسمية، العدد (9)، الصادرة بتاريخ 6 يوليو 2004.

ثانياً: الأحكام القضائية

محكمة التمييز، تمييز مدني، الدائرة المدنية والتجارية، الطعن رقم 235 لسنة 2013، جلسة 10 ديسمبر 2013، قطر.

ثالثاً: الكتب

الزرقاء، مصطفى، المدخل الفقهي العام - نظرية الحق، ط. 5، مج. 1، دار القلم، دمشق، 2004.
السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - حق الملكية، ط. 11، مج. 14، المنشورات الحقوقية، بيروت، 2022.
الطماوي، سليمان، السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الإسلامي، ط. 3، مج. 2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

فهرس الأحكام

تمييز مدني، الطعن رقم 235 لسنة 2013،
جلسة 10 ديسمبر 2013

4

فهرس التشريعات

قانون العمل الصادر بالقانون رقم (14)
لسنة 2004

4

12

ملحق (ج): البطاقة المرجعية السريعة

صفحة واحدة تجمع: نوع المصدر ← الصيغة. تُطبع منفصلةً وتُداول.

القرآن الكريم	القرآن الكريم - اسم السورة: رقم الآية
السنة النبوية	المؤلف، الكتاب، تحقيق: المحقق، الدار، المكان، ط، السنة، ج، ص، ح.
الكتب	المؤلف، العنوان، ط، الدار، المدينة، السنة، ص.
الأبحاث	المؤلف، البحث، المجلة، مج، ع، السنة، الصفحات، ص.
الرسائل	الباحث، العنوان، رسالة ماجستير / أطروحة دكتوراه، الكلية، الجامعة، الشهر والسنة، حالة النشر، ص.
التكرار	لقب المؤلف، (العنوان المختصر عند التعدد)، هامش (رقمه)، ص. — وللمتوالي: المرجع ذاته، ص.
الدساتير	اسم الدستور والدولة، السنة، معدّلًا بتعديلات (..)، م.
القوانين	قانون (الموضوع) الصادر بالقانون رقم (..) لسنة (..)، الدولة، [الجريدة الرسمية، ع، التاريخ، ص..]، م.
الأحكام	المحكمة، نوع الحكم، الدائرة، رقم الطعن وسنته، جلسة (تاريخها)، الدولة، [موضع النشر]
الاتفاقيات	«الاسم»، الجهة، تاريخ الاعتماد، تاريخ النفاذ، [مجموعة المعاهدات: مج، ص..]، م.
وثائق أممية	الجهة، القرار أو الوثيقة، رمز الوثيقة، التاريخ، الفقرة
المواقع	المؤلف أو الجهة، «العنوان»، الموقع، تاريخ النشر، الرابط، تاريخ الدخول
الذكاء الاصطناعي	الأداة ونسختها، الجهة المطوّرة، نص الطلب، تاريخ التوليد، بيان حفظ المخزّج
إشارات التمهيد	بلا إشارة (المصدر المباشر) • انظر: • انظر أيضًا: • راجع: • قارن: • وعلى خلاف ذلك: • وفي المعنى ذاته: • نقلًا عن:

الأمانة العلمية



التوثيق في أصله فرع عن الأمانة لا عن الشكل؛ وهذه أحكامها الجامعة:

- 1 **حدُّ الانتحال:** نقل نصٍّ أو فكرةٍ أو بناءٍ من غير عزو انتحالٍ ولو أُعيدت صياغته؛ فالإسناد واجب للفكرة كما هو واجب للفظ.
- 2 **الاقتباس الذاتي:** يوثّق الباحث أعماله السابقة كما يوثّق أعمال غيره، ولا يعيد نشر عمله السابق بوصفه جديداً دون بيان.
- 3 **النقل بواسطة:** لا يجوز إلا عند تعذر الوقوف على الأصل، وبإشارة «نقلًا عن:» — فإيهام الرجوع إلى الأصل صورة من التدليس.
- 4 **الإفصاح عن الأدوات التوليدية:** الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي يُفصح عنها وفق القسم 14، ويبقى الباحث مسؤولاً عن صحة كل ما ورد في بحثه.
- 5 **أثر الإخلال:** الاستشهاد بنص ملغى بوصفه نافذاً، أو حذفٌ يغيّر المعنى، أو تشديدٌ غير مبين — كلها صور إخلال بالأمانة العلمية وإن صَحَّت صيغة التوثيق شكلاً.

حوكمة الدليل والاستشهاد به

- 1 **الطبعة:** هذه هي الطبعة الأولى من الدليل؛ ولا يُعتمد من الدليل إلا نصُّ طبعةٍ مرقّمة.
- 2 **المراجعة الدورية:** يتعهد مركز الدراسات القانونية والقضائية بمراجعة الدليل دورياً كل سنتين على الأكثر، وبإصدار تحديثاته طبعاٍ مرقّمة تُثبت على الغلاف.
- 3 **الملاحظات:** تُستقبل الملاحظات والاقتراحات على البريد الإلكتروني لمركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل، وتُعرض على لجنة الدليل في كل مراجعة.
- 4 **برامج إدارة المراجع:** من ملحق هذه الطبعة المقررة ملفٌ نمط بصيغة CSL باسم (ALCG) لبرامج Mendeley و Zotero، وملف نظير لـ EndNote، ونسخة إنجليزية موازية.

كيف تستشهد بهذا الدليل؟

مركز الدراسات القانونية والقضائية - وزارة العدل، وكلية القانون - جامعة قطر، دليل
توثيق البحوث القانونية العربية (ALCG)، ط. 1، الدوحة، 2026.



نحو توحيد طريقة التوثيق في الجامعات والكليات العربية، بنظام توثيقٍ تامٍّ يتناسب مع طبيعة المراجع العربية.



مركز الدراسات القانونية والقضائية - وزارة العدل
كلية القانون - جامعة قطر

الطبعة الأولى